

دروس في علم الأصول

[143] الطائفة السادسة: ما ورد في الارجاع إلى آحاد من اصحاب الائمة بدون اعطاء ضابطة كلية للارجاع. من قبيل ارجاع الامام إلى زرارة بقوله: " إذا اردت حديثا فعليك بهذا الجالس "، أو قول الامام الهادي (ع) " فأسال عنه عبد العظيم بن عبد الله الحسني واقرأه مني السلام ". وروايات الارجاع التي هي من هذا القبيل لما كانت غير متضمنة للضابطة الكلية فلا يمكن اثبات حجية خبر الثقة بها مطلقا حتى في حالة احتمال تعمد الكذب إذ من الممكن ان يكون ارجاع الامام بنفسه معبرا عن ثقته وبقينه بعدم تعمد الكذب ما دام ارجاعا شخصا غير معلن. الطائفة السابعة: ما دل على ذم من يطرح ما يسمعه من حديث بمجرد عدم قبول طبعه له من قبيل قوله (ع): " وأسوأهم عندي حالا، وامقتهم الذي يسمع الحديث ينسب إلينا، ويروى عنا فلم يقبله اشمئز منه وجده. وكفر من دان به وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا اسند "، إذ قد يقال لولا حجية الخبر لما استحق الطارح هذا الذم. والجواب: انه استحقه على الاعتماد على الذوق، والرأي في طرح الرواية بدون تتبع، واعمال للموازنين وعلى التسرع بالنفي والانكار مع ان مجرد عدم الحجة لا يسوغ الانكار والتكفير. الطائفة الثامنة: ما ورد في الخبرين المتعارضين من الترجيح بموافقة الكتاب، ومخالفة العامة، فلولا ان خبر الواحد حجة، لما كان هناك معنى لفرض التعارض بين الخبرين، واعمال المرجحات بينهما. ونلاحظ ان دليل الترجيح هذا يناسب الحديثين القطعيين صدورا إذا تعارضا فلا يتوقف تعقله على افتراض الحجة التعبدية. الطائفة التاسعة: ما ورد في الخبرين المتعارضين من الترجيح بالاثنية، ونحوها من الصفات الدخيلة في زيادة قيمة الخبر، وقوة الظن